



UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

إطار العمل الإقليمي للدول العربية (٢٠٢٣-٢٠٢٨)

استناداً إلى النتائج والدروس المستفادة من البرامج والمشاريع السابقة التي تولى المكتب تنفيذها، يكفل هذا الإطار أن تستهدف نهج المكتب واستجاباته احتياجات الأفراد والمجتمعات من خلال برامجه ومشاريعه ذات الصلة دون أن تغفل أحداً، وترتكز على أفضل الممارسات المستبعدة إلى الأبدية والتي تتماشى والمعايير الدولية، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن المكتب يتطلع إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع للعمل المشترك داخل الدول وعبر الحدود، لتعزيز نهج يشمل المجتمع بأكمله للتغلب على التحديات الراهنة في مجالات المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب التي تواجهها المنطقة.

يحدد الإطار الإقليمي ستة مجالات تركيز لتوجيه البرمجة التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في على المستويات الإقليمية والوطنية، مع تطبيق ستة مفاتيح المسرعات عبر جميع التدخلات البرمجية لتسريع التقدم ومضاعفة الجهود نحو سرعة تتبع أهداف التنمية المستدامة:



يحدد إطار العمل الإقليمي للدول العربية (٢٠٢٣-٢٠٢٨) دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في مجال المساهمة في تحقيق السلام والأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان من خلال جعل المنطقة في مأمن من المخدرات، والجريمة، والفساد، والإرهاب، والعنف، والحد من أوجه التمييز وعدم المساواة داخل دول المنطقة.

تمثل هذه الوثيقة إطاراً استراتيجياً شاملاً للتعاون بين المكتب وجامعة الدول العربية، وتضع إطاراً للدعم الفني الذي يقدمه المكتب لتلك الدول كما تُحدد أولوياته وكيفية مواهته للظروف المحيطة عملاً على تقديم استجابة فعّالة لأهم التحديات الراهنة في إطار ولايته وحدود اختصاصاته. وتضع الوثيقة كذلك خارطة طريق هادفة إلى توجيه برامج عمل المكتب لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهدافها الرئيسية، فضلاً عن الاستجابة إلى التوصيات الأخيرة الصادرة عن الاجتماع الخامس للجنة تسيير ومتابعة البرامج الإقليمية للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتحديات الصحية وتعزيز نُظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٢).

تشغل المنطقة العربية الكبرى ١٠ بالمائة تقريباً من مساحة اليابسة وتأتي حوالي ٤٦٠ مليون نسمة. من الجهة الغربية، تمتد المنطقة من المغرب على الساحل الأطلسي لشمال أفريقيا، مروراً بمصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن وصولاً إلى العراق في دول المشرق، فضلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي، واليمن في شبه الجزيرة العربية، هناك العديد من أوجه التشابه والتحديات والفرص المشتركة التي يمكن الاستفادة منها لدفع التآزر والتعاون بين الدول، والتمكين من وضع الحلول المشتركة للتحديات على صعيد المنطقة بأسرها، واعترافاً بالإرادة السياسية والتصميم لدى جامعة الدول العربية والدول الأعضاء بها في حدود الاختصاص الإقليمي للمكتب، تُبرز الوثيقة الحالية الحاجة إلى نهج من وتعاوني وابتكاري، يعتمد على تعزيز التعاون والشراكة المتعددة الأقطار، كما تهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز التعاون والمبادرات على المستويين الإقليمي والوطني.



لتحميل النسخة الكاملة
من إطار العمل الإقليمي